

## بسم الله الرحمن الرحيم

### قراءة تحليلية للحسابات الختامية لعام ٢٠١٨ م لبنك التضامن الاسلامي

#### الدولى

قراءة تحليلية للحسابات الختامية لعام ٢٠١٨ م لبنك التضامن الاسلامي الدولى ، كما ورد في تقرير البنك السنوي وتقرير مراجعي الحسابات KPMG اليمن مجني وشركاه ، وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م

معد التحليل : م / خالد عبد الواحد محمد نعمان ، احد مساهمي البنك

اولا : لقد تصدر التقرير ، الرؤية والرسالة ، والاهداف الاستراتيجية والقيم التي تحكم البنك ، ويمكن تلخيصها في الاتي :-

الرؤية : ان يكون المصرف الاول في اليمن

الرسالة : تقديم خدمات مصرفية اسلاميه محلية ودولية متميزة وتجسيد لقيم المسؤولية الاجتماعية

الأهداف الاستراتيجية :

أ- تقديم افضل الخدمات والحلول المصرفيه والاستثمارية الاسلامية

ب - بناء وتكوين كادر مصرفي محترف ، وتطبيق احداث الانظمة والتقنيات

ج - بناء علاقات استراتيجية مع العملاء والمؤسسات المالية والمصرفية المختلفة

د - المساهمة في تعزيز المسؤولية المجتمعية

هـ- تحقيق اعلى العوائد للمساهمين والمودعين

القيم : الثقة والشفافية والالتزام والتميز

ثانيا : المؤشرات الرئيسية :

١ ( حجم الميزانية الموحدة لعام ٢٠١٨ م : ٦,٥٤٢ مليار ريال بمعزل نمو ١١ % عن عام ٢٠١٧ م

٢ ( ودائع العملاء : ٤,٤١١ مليار ريال بمعدل نمو ٦ % عن عام ٢٠١٧ م

٣ ( أرباح الودائع الاستثمارية والادخار : ٥,٩ مليار ريال بمعدل نمو سالب قدره ١٢ % عن

عام ٢٠١٧ م

٤ ( صافي الاستثمارات والتمويلات : ٩,٣٨٤ مليار ريال بنسبة نمو قدرها ٢٩ % ، وتتوزع

ما بين استثمارات محلية بقيمة ٢.١ مليار و استثمارات خارجية بقيمة ١٨٤ مليار ريال

٥ ( رصيد مخصص مخاطر الاستثمار والالتزامات العرضية : ١٨ مليار بنسبة ارتفاع قدرها ٨ % عن عام ٢٠١٧م

٦ ( بلغ اجمالي الارباح والايادات لعام ٢٠١٨م : ٢٢ مليار ، بنسبة انخفاض قدره ١٢ % عن عام ٢٠١٧م

٧ ( بلغ اجمالي المصروفات واعباء المخصصات والنفقات الأخرى : ٣،١٣ مليار بنسبة زيادة قدرها ٩ % عن عام ٢٠١٧م

٨ ( صافي الخسائر بعد تسديد أرباح المودعين وضرائب العام : ٦،٨٩٢ مليون ريال ، وتم تغطيتها من صافي أرباح عام ٢٠١٧م المرحلة من عام ٢٠١٧م ، لتصبح الأرباح المرحلة حتى نهاية عام ٢٠١٨م : ٦١٩ مليون ريال .

ثالثا : تقارير مراجعي الحسابات KPMG اليمن محني وشركاه وهيئة الرقابة الشرعية : لا يوجد بها ما يمكن ان يثار من ان هناك تحفظات على اداء البنك او انه خالف اي من احكام ونصوص قانون المصارف الاسلامية او قانون الشركات التجارية . وكان هناك اشارة واضحة من مراقبي الحسابات ، الى ان تأثير حالة عدم الاستقرار الاقتصادي ، والاضطرابات السياسية في اليمن والتي لا يمكن التنبؤ بالحل النهائي لها ، يمكن ان تؤثر سلبا على الاقتصاد اليمني ، وعلى عمليات البنك

رابعا : بيانات المركز المالي :

أ- اجمالي الاصول ( النقدية والاستثمارات المختلفة ) : ٥،٥٤٢ مليار ريال

ب - اجمالي الالتزامات وحقوق اصحاب الاستثمار : ٧،٤٦١ مليار ريال

ج - حقوق الملكية العائد للمساهمين : ٧،٨٠ مليار ، وتتوزع على النحو التالي : -

(١) - راس المال : ٢٠ مليار ريال

(٢) - احتياطي قانوني : ٧،١٧ مليار ريال

(٣) - احتياطي عام : ٦،١٥٧ مليون ريال

(٤) - احتياطات اخرى : ٣،٤٢ مليار ريال

(٥) - ارباح مرحلة : ٢،٦١٩ مليون ريال

د - اجمالي الخصوم : ٥،٥٤٢ مليار ريال

خامسا : بيانات الدخل الموحد :

أ - ايرادات تمويل المرابحات والاستنفاع : ٥٤،٦ مليار ريال

ب - إيرادات الاستثمارات المشتركة الاخرى : ٤٩٠٩ مليار ريال

ج - اجمالي ايرادات المربحة والاستثمار : ١٦ مليار ريال

ج - يخصم منها عائد اصحاب حسابات الاستثمار والادخار : ( ٤٠٩ مليار ريال )

د - إيرادات المربحة والاستثمارات والمشاركات المشتركة : ٥٩٠٦ مليار ريال

هـ - صافي إيرادات العمولات والرسوم : ٩٥٠٣ مليار ريال

و - إيرادات عمليات النقد الاجنبي والعمليات الاخرى : ٨٠١ مليار ريال

ز - إجمالي الدخل التشغيلي : ١٢ ٤ مليار ريال

ح - يخصم من هذا الدخل المتحقق المخصصات والانفاق التالي : -

( ١ ) - مخصصات مختلفة : ٢٠٥ مليار

( ٢ ) - تكلفة الاجور والرواتب : ٢٠٣ مليار

( ٣ ) - مخصص اهلاك : ٥٠٠ مليار ريال

( ٤ ) - مصروفات تشغيل اخرى : ٦٠٣ مليار

( ٥ ) - إجمالي النفقات : ٥٠١٢ مليار ريال

ط - الخسائر المحققة : ٧٠٨٧٥ مليون ريال

ي - عائد الخسائر للسهم الواحد على المساهمين : ٧٠٤٣ ريال .

سادسا : التحليل للبيانات :

١ - كما يتضح من البيانات المذكورة اعلاه ، فان صافي الخدمات المالية المحتسبة للبنك ، هي بالموجب ، وهي مساهمة قيمة للبنك في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع المال والتمويل ، فالقوائد والعوائد المقبوضة في البنك بلغت ٤٠٢٨ مليار ريال والقوائد المدفوعة لم تتجاوز ٤٠٩ مليار ، لذا فان الخدمات المالية المحتسبة هي ١٩ مليار ريال ، وذلك يحسب للبنك كمساهم ايجابي في الاقتصاد الوطني

٢ - لقد بالغ البنك في تحميل بيان الدخل ، مخصصات مبالغ فيها بشكل كبير ، بلغت ٢٠٥ مليار ريال ، وخصمها من دخله على حساب ماكان يمكن ان يتحقق من ارباح لصالح المساهمين ، وكان النصيب الاكبر لهذه المخصصات هو مقابل مواجهة الانخفاض المتوقع في قيمة الاستثمارات العقارية في الخارج ، وكان يمكن ان تجدول او توزع او تحمل تلك المخصصات على عدة سنوات لاحقة ، وليس خلال عام واحد ، لان العقارات يمكن ان تستعيد قيمتها لاحقا

٣ - المصروفات كانت معقولة جدا ، بالنظر او بالمقارنه مع حجم البنك وعدد فروع ونشاطه وعملياته وحجم ودائعه ، ولكن هناك مصروفات اخرى غير مبرورة ، وهي بحوالي ٥٠٠ مليار ، وربما هي مقابل الاسراف من قبل المجموعة على اعمال البنك ، وهناك زكاة ب ٥٠٠ مليار ريال ونفقات استشارات اخرى ب ٥٠٠ مليار

٤ - البنك ينوع استثماراته وودائعه في الداخل والخارج ، ولا يستخدم اموال المودعين في اذون الخزانة الحكومية ، ولكن يستثمرها في اوعية مختلفة ، درت عليه او ولدت له ٤٠٩ مليار ريال كما ان صافي ايراداته من الرسوم والعمولات موجب بمقدار ٩٠٣ مليار ريال ، كما حقق إيرادات من ارباح المصارفة في النقد الاجنبي بحوالي ٨٠١ مليار

٥ - بالرغم من ان راس مال البنك لا يتجاوز ال ٢٠ مليار ريال ، الا انه حقق في عام واحد إيرادات تفوق ال ٢٢ مليار ، اي انه حقق مايفوق عن راسماله بأكثر من ١٠٠ % .

كما ان نفقاته ( بدون المخصصات ) لم تتجاوز ال ٨٠٦ مليار ، والمثير بان كلفة الرواتب والأجور لم تتجاوز ال ٢٠٣ مليار ريال ، وهي نسبة معقولة وهي لاتشكل أكثر من ٥٠١٤ % من ايرادات البنك ، ويعني ذلك انه يحتفظ بمعدل توظيف كفو وملامم ، بانتاجية عالية وتعتمد عملياته على التقنية بدلا من كثافة التوظيف البشري . كم ان النفقات التشغيلية فهي لم تتجاوز ٦٠٣ مليار ريال وهي لم تصل الى اكثر من ٣٠١٦ % من اجمالي الإيرادات ، بالرغم من تحفظاتنا على ادراج نفقات اخرى كما ورد اعلاه

٦ - كما ان الاحتياطات المحتفظ بها ، قد تجاوزت ضعفي ونصف راس المال ( الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والاحتياطات الاخرى ) والتي بلغت حوالي ٥٠٠ مليار ريال ، وطبعا لامجال للتحفظ على الاحتياطي القانوني والعام وهي بمعدلات مقبولة تتسق مع القانون ، ولكن لماذا الاحتفاظ للاحتياطات الاخرى ، التي معظمها احتياطات لمواجهة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ، علما بانه قد خصمت مخصصات لمواجهة الانهيار في قيمة العقارات في دول الخليج بلغت اكثر من ٥٠٠ مليار ، كما اسلفنا ذكره . ولا ادري ، هل يسمح القانون بالاحتفاظ باحتياطي خاص بهذا المبلغ الكبير الذي وصل الى ١٠٤٢ مليار ريال ، وكان الاولى ان يوزع جزء منه على المساهمين ، والذين لم يستلموا ارباح من الاسهم المساهمين فيها في البنك منذ ٥ سنوات ، بل وحملوهم خسائر بمقدار ٧٩٠٤٣ ريال للسهم الواحد . واستمرار عدم توزيع الارباح لمدة ٥ سنوات وتسجيل خسائر او ترحيل الارباح دون توزيعها ، سيعني انخفاض القيمة السوقية لاسهم البنك ، وسيضطر مساهمي البنك الى بيع اسهمهم بخسارة .

ارجوا ان اكون ، قد وفقت في استعراض تقييم تحليلي سريع عن حسابات البنك ، ولتعذرني ادارة البنك ، ان كنت قد فسوت عليها ، فذلك نابع من ولائي للبنك ومن المساهمين المؤسسين للبنك ، ويعذرني المتلقين لهذا التحليل من السهو والخطأ

انتهى